

# الفصل الأول

## التطورات الاقتصادية الدولية

### مقدمة

تحسنت الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية خلال عام 1999 بدرجة فاقت كل التوقعات التي كانت مرصودة لها في العام الماضي، حيث كان متوقفاً أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو 2.2 - 2.4 في المائة في الوقت الذي نما فيه بنحو 3.3 في المائة خلال 1999. وقد حدث ذلك في أعقاب أزمات مالية اجتاحت العديد من الدول خلال الأعوام الثلاثة السابقة، وكذلك في ظل أسعار متدنية للسلع المصنعة والمواد الأولية غير النفطية، لا تزال تعاني منها الدول التي تعتمد على تصدير تلك السلع. وعلى الرغم من أن آثار تلك الأزمات لا تزال محسوسة في بعض الدول، إلا أن الاقتصادات التي عانت من الأزمات المالية بالدرجة الأولى قد بدأت في الخروج منها.

ينعكس تحسن الأداء الاقتصادي العالمي بصورة جلية في عدة نواحي. فمن ناحية يلاحظ استمرار توسع الاقتصاد الأمريكي وأدائه بمستوى لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين، وتحسن الأوضاع والتوقعات بالنسبة للمجموعة الأوروبية، والانتعاش الآسيوي وبالذات في كوريا واليابان الذي بدأ يكتسب المزيد من القوة. ومن ناحية أخرى، فقد سجلت مجموعتي الدول النامية والدول المتحولة تحسناً هي الأخرى، وكان هذا الأداء قوياً في حالة الدول الآسيوية وروسيا وما بين متواضع وضعيف بالنسبة لبقية دول هاتين المجموعتين.

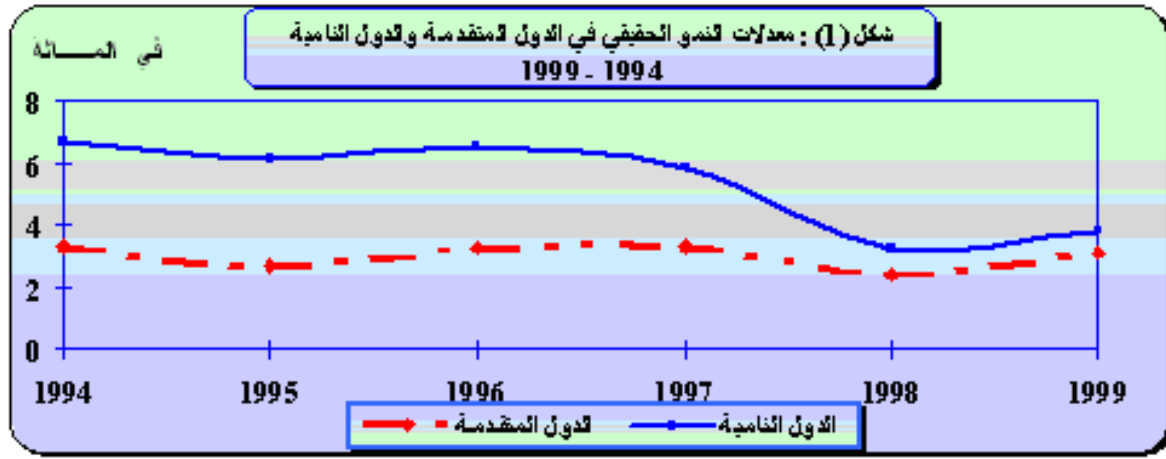
والجدير بالملاحظة أن تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية قد شمل أيضاً بعض التحسن في تجارة السلع والخدمات وأسعار السلع والمواد الأولية. فمن ناحية تجارة السلع والخدمات، فقد نمت صادرات وواردات الدول الصناعية في الوقت الذي كان أداء نظيراتها في الدول النامية والمتحولة متواضعاً، حيث تشير البيانات إلى تراجعها إلى نحو نصف ما كان عليه في العام السابق بالنسبة للصادرات وانخفاضه دون الصفر بالنسبة للواردات. وبالنسبة للأسعار، فقد تحسنت بالنسبة للمواد الأولية وبالذات النفط بصورة ملحوظة في الوقت الذي تحسنت فيه أسعار السلع غير الوقود بدرجة بسيطة وذلك بتراجع مستوى انخفاضها قليلاً عما كان عليه في العام السابق. كما تجدر الإشارة إلى أن استمرار نمو الطلب بقوة في الولايات المتحدة والانتعاش الآسيوي قد لعبا دوراً هاماً وفاعلاً في تنشيط التجارة الدولية. كما لعب أيضاً اكتمال إنشاء الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي خلال عام 1999 والسلاسة التي تم بها استخدام اليورو في الإحدى عشر دولة المعتمدة للنظام النقدي ضمن المجموعة الأوروبية دوراً هاماً في التأقلم والتعامل مع الأزمة المالية الآسيوية. وساعد وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالشفافية والفاعلية مجموعة الدول الآسيوية في التصدي للضغوط الحمائية والتركيز على التجارة لتجاوز تداعيات الأزمات المالية التي اجتاحت بعض دول المنطقة في السنوات القليلة الماضية. الأمر الذي حد من انتشار الأزمات إلى عدد كبير من الدول الأخرى وساعد على الإسراع في الخروج منها.

وتجدر الإشارة، إلى أن التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي كما تعكسه مؤشرات نمو الدخل العالمي الحقيقي والتجارة الخارجية قد أدى بدوره إلى رفع مستوى التوقعات حول أدائه في المستقبل بدرجة تقارب أعلى مستوياته خلال التسعينات وتفوق أدائه الوسطى في العقدين السابقين. وعلى الرغم من وجود مؤشرات قوية حول استمرار الأداء الجيد للاقتصاد العالمي، إلا أن التحسن المتوقع لا يزال رهناً بالمزيد من الإصلاحات المالية والنقدية العميقة لمواجهة تحديات التنمية ومستويات الفقر العالية التي لا تزال تنتشر في عدد من مناطق العالم. إضافة إلى ذلك، فقد أدى فشل اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بداية ديسمبر من عام 1999 في سياتل بالولايات المتحدة في إطلاق جولة شاملة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى زعزعة الثقة بالنظام التجاري، الأمر الذي ستكون عواقبه سلبية على الاقتصاد العالمي ما لم تتمكن المنظمة من العودة إلى مسارها السابق للتفاوض التجاري متعدد الأطراف وخاصة فيما يتعلق بالزراعة والخدمات.

## النمو والأسعار

ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي الحقيقي خلال عام 1999، وذلك بعد انخفاض كبير شهده في عام 1998، حيث بلغ 3.3 في المائة، وهو بذلك يمثل عودة نحو مستويات النمو العالمي العالية خلال عقدي التسعينات والثمانينات. وعلى الرغم من أن معدل النمو قد ارتفع في كل من مجموعات الدول المتقدمة والنامية والمتحولة إلا أن مستواه أتى متبايناً بالنسبة لهذه المجموعات. فبالنسبة للدول المتقدمة يمثل معدل نمو عام 1999 تحسناً بالمقارنة مع متوسط نموها في التسعينات وعودة إلى معدل النمو الوسطي المرتفع خلال عقد الثمانينات. وبالنسبة للدول النامية فإن معدل النمو في عام 1999 يعتبر متديناً جداً بالمقارنة مع متوسط نموها خلال التسعينات ومنتديناً نسبياً بالمقارنة مع متوسط الثمانينات. أما بالنسبة للدول المتحولة فقد شهدت نمواً في عام 1999 يعتبر الأعلى بالنسبة لها خلال التسعينات ويمثل تحسناً ملحوظاً عن متوسط نموها في عقد الثمانينات.

وعلى مستوى مجموعة الدول المتقدمة، فقد استمر تباين الأداء فيما بينها. ففي الوقت الذي حافظت فيه اقتصادات الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على مستويات نمو حقيقي تقارب كثيراً مستويات السنتين السابقتين، ارتفعت معدلات نمو اقتصادات اليابان والدول المتقدمة الأخرى بصورة ملحوظة، وذلك بعد الانخفاض الكبير الذي حدث فيها العام السابق. واستمر اقتصاد الولايات المتحدة في أدائه الجيد وللسنة الثالثة على التوالي، حيث حقق معدلات نمو فاقت أدائه خلال عقدي التسعينات والثمانينات. وفي المقابل، فقد كان نمو اقتصادات المجموعة الأوروبية معادلاً لمتوسط أدائها خلال العقدين الماضيين. أما بالنسبة لاقتصاد اليابان فقد اتسم أدائه خلال التسعينات بالتذبذب والضعف بالمقارنة مع مستوى النمو العالي الذي حققته في الثمانينات، حيث أن الارتفاع الكبير الذي حدث لها في عام 1999 وتوقع استمرار ارتفاع معدل نموها خلال السنتين القادمتين لا يزال يضعها بعيداً عن مستوى الـ 4 في المائة الذي حققته في المتوسط خلال عقد الثمانينات. وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى فقد فاقت بأدائها الجيد الذي حققته عام 1999 متوسط أدائها خلال العقدين السابقين.



وبالنسبة للدول المتقدمة فرادى، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي من -2.5 إلى 0.3 ومن 3.1 إلى 4.2 في اليابان وكندا على التوالي بين العامين 1998 و1999. في حين انخفضت معدلات نمو بقية الدول الصناعية الكبرى بنقطة عشرية واحدة في الولايات المتحدة وإيطاليا وبنقطين عشريتين في المملكة المتحدة وبسبعة نقاط في ألمانيا وفرنسا، لتسجل في عام 1999 على التوالي 4.2، 1.4، 2.0، 1.5 و2.7 في المائة. أما بالنسبة لبقية الدول المتقدمة فقد سجلت غالبية الدول الآسيوية ونيوزيلندا ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات نموها في حين سجلت بقية الدول تغيرات طفيفة عن العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى معدل نمو في عام 1999 وأعلى نسبة تغير عن العام السابق كانتا من نصيب كوريا والتي سجلت ارتفاعاً من -6.7 في المائة في عام 1998 إلى 10.7 في المائة في عام 1999.

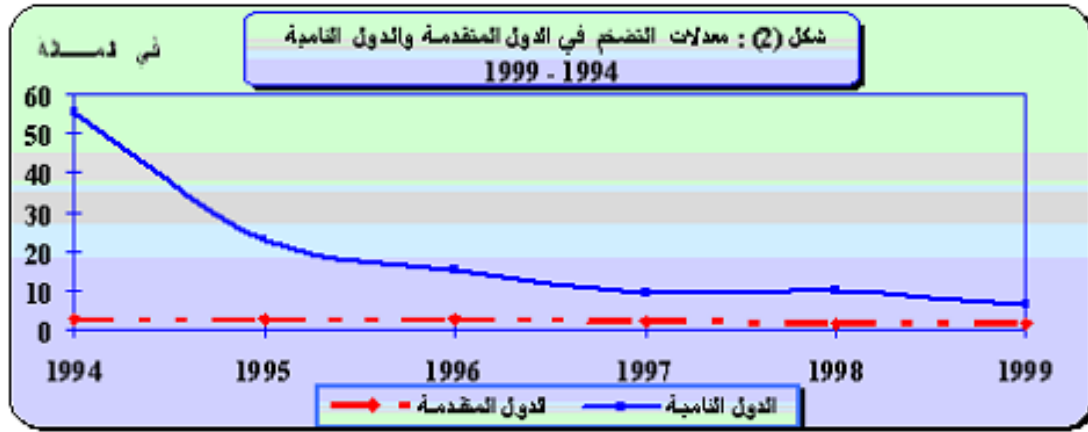
وعلى مستوى مجموعة الدول النامية، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي عما كان عليه في العام الماضي، إلا أنه لا يزال دون مستوى نمو هذه المجموعة خلال عقد التسعينات. وقد شهدت كل المجموعات الإقليمية ضمن مجموعة الدول النامية انخفاضاً في معدل نمو اقتصاداتها فيما عدا آسيا التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من 3.8 في المائة في عام 1998 إلى 6.0 في المائة عام 1999. وجدير بالملاحظة أن هذا الأداء المتميز لآسيا قد نتج بصورة رئيسية من تحقيق أربع من الدول صاحبة الأزمة المالية الآسيوية في هذه المجموعة زيادة كبيرة في معدل نموها بلغت في المتوسط 112 نقطة عشرية عن مستويات نمو عام 1998. وقد ساعد ذلك في المقابل في أن تحقق مجموعة دول آسيا باستثناء الصين والهند ارتفاعاً كبيراً في معدل نموها من -5.0 في المائة عام 1998 إلى 3.0 في المائة عام 1999. في المقابل انخفض معدل نمو مجموعة الدول الأفريقية من 3.1 في المائة عام 1998 إلى 2.3 في المائة عام 1999. كما انخفض بصورة ملحوظة معدل نمو مجموعات الدول النامية في كل من نصف الكرة الغربي، والشرق الأوسط وأوروبا، حيث سجل انخفاضاً في الأولى من 2.1 في المائة عام 1998 إلى 0.1 في المائة عام 1999 وفي الثانية من 2.7 في المائة إلى 0.7 في المائة خلال نفس الفترة.

أما الدول المتحولة فقد ارتفع معدل نموها بدرجة ملحوظة من -0.7 في المائة في عام 1998 إلى 2.4 في المائة في عام 1999، محققة بذلك معدل نمو لم يسبق لها تحقيقه خلال عقد التسعينات. وكان للارتفاع الكبير في معدل نمو اقتصاد روسيا من -4.5 في المائة عام 1998 إلى 3.2 في المائة عام 1999 الأثر الأكبر في تحسن أداء هذه المجموعة.

وفيما يتعلق بسوق العمل في الدول المتقدمة، فقد شهد معدل البطالة انخفاضاً من 6.7 في المائة في عام 1998 إلى 6.4 في المائة عام 1999. وقد سجلت مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع الانخفاض الذي

حققت بقية الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن اليابان هي الدولة الوحيدة ضمن مجموعة الدول السبع الكبرى التي سجلت ارتفاعاً في معدل البطالة. وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى فقد شهدت تغيراً بسيطاً في معدل البطالة، يميل إلى الانخفاض في معظمها، ملحق (3/1).

وبالنسبة للتضخم، فقد استمرت معدلاته في الانخفاض في مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية على السواء لتسجل مستويات تقل كثيراً عن متوسطها خلال عقد التسعينات بالنسبة للمجموعتين. إلا أن أداء المجموعات الفرعية المختلفة من الدول داخل هاتين المجموعتين قد أتى متبايناً بعض الشيء. ففي الوقت الذي ارتفع فيه معدل التضخم في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى من جراء ارتفاع معدل كل من الولايات المتحدة وألمانيا وكندا، فقد انخفض بدرجة ملحوظة في بقية الدول المتقدمة مجتمعة. وفي الوقت الذي ارتفع فيه معدل التضخم في أفريقيا فقد انخفض في كل المجموعات الإقليمية الأخرى من الدول النامية وبصورة ملحوظة في مجموعة آسيا ومجموعة الشرق الأوسط وأوروبا.



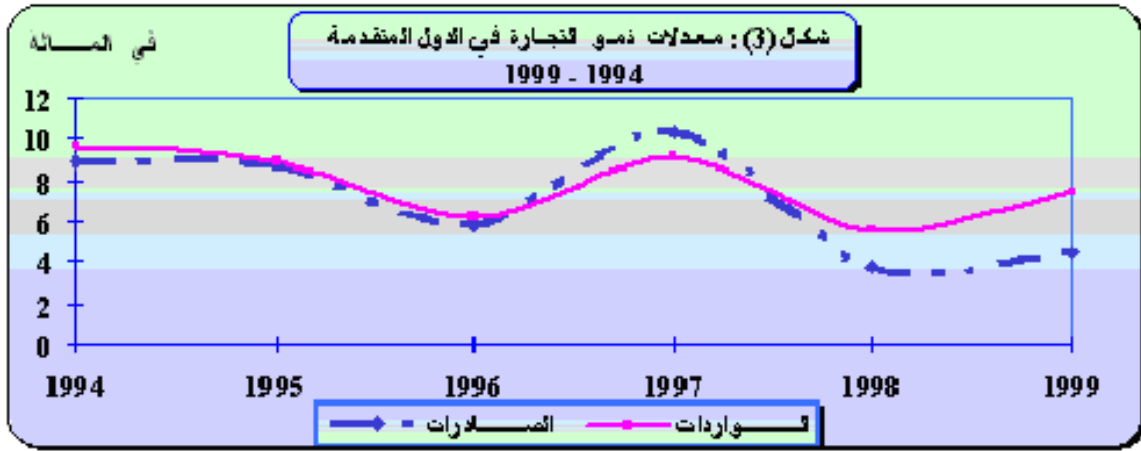
ومن الملاحظ أن ما حدث من تغيرات في معدلات التضخم في المجموعات المختلفة من الدول يرتبط بدرجة كبيرة بما حدث لأسعار السلع خلال العام 1999. ففي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار السلع المصنعة بدرجة بسيطة وأسعار السلع الأولية غير الوقود بدرجة ملحوظة، على الرغم من أن مستويات الانخفاض لم تصل لمستويات عام 1998، فقد تغيرت أسعار النفط بدرجة كبيرة من انخفاض زاد عن 32 في المائة عام 1998 إلى ارتفاع زاد عن 38 في المائة عام 1999. أدت هذه التغيرات في أسعار السلع إلى انخفاض أسعار السلع المتاجر بها عالمياً بدرجة بسيطة وذلك بسبب عاملين إضافيين، الأول يكمن في استمرار ارتفاع قيمة الدولار تجاه اليورو وشبه انعدام أي تضخم في أسعار السلع في الاقتصادات الرئيسية. ويعود العامل الثاني إلى الانخفاض الذي حدث تدريجياً منذ تعديل أسعار النفط قبل ما يزيد عن 25 عاماً في كثافة النفط في الإنتاج في الدول الصناعية.

وبالنسبة لمجموعة الدول المتحولة فقد تضاعف معدل التضخم فيها بالمقارنة مع العام السابق حيث سجل 43.7 في المائة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير تجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل يعتبر منخفضاً جداً بالمقارنة مع متوسط معدل التضخم لهذه الدول خلال عقد التسعينات والمستويات العالية جداً في بداية هذا العقد. ويعزى هذا الارتفاع الشديد خلال

عام 1999 في مجمله إلى ارتفاع معدل التضخم بالنسبة لروسيا من 27.7 في المائة في عام 1998 إلى 85.9 في المائة في عام 1999، مقارنة بتغيرات بسيطة جداً في معدل تضخم بقية دول هذه المجموعة.

## التجارة والمدفوعات

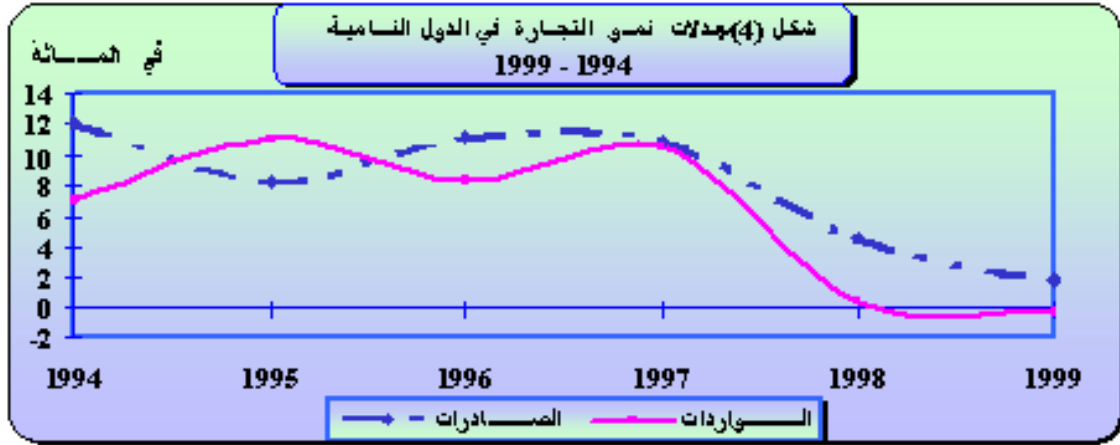
استمر أداء المجموعات الاقتصادية وأداء الدول فيها، فيما يتعلق بالتجارة الخارجية خلال عام 1999 على وتيرة التباين التي شهدتها العالم خلال عام 1998. ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء أمريكا الشمالية واليابان والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة فقد تباطأ أداء دول المجموعة الأوروبية والدول النامية. وقد كانت محصلة ذلك أن نمى إجمالي حجم التجارة العالمية بنسبة زادت قليلاً عن معدل العام السابق، حيث سجلت معدل نمو بلغ 4.6 في المائة في عام 1999 مقارنة بنحو 4.2 في المائة في عام 1998. وعلى الرغم من عدم توافر البيانات المفصلة عن التجارة الخارجية في العام 1999 في الوقت الحالي، إلا أن التباين في أداء المجموعات الاقتصادية والدول يعزى لعدة عوامل. فمن ناحية، أدت زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع الصادرات العالمية من الوقود بما يزيد عن 20 في المائة خلال عام 1999. ومن ناحية ثانية، أدى انخفاض أسعار السلع الأولية غير الوقود والذي تزامن مع نمو متواضع في الطلب العالمي على السلع الأولية إلى تغيرات بسيطة في تجارة السلع الأولية. ومن ناحية ثالثة، وكما سبقت الإشارة لعب الطلب في الولايات المتحدة دوراً هاماً في تحريك التجارة العالمية، حيث يلاحظ ارتفاع معدل نمو وارداتها عن مستوى 11 في المائة وللسنة الثالثة على التوالي.



ويلاحظ أيضاً تباين في الأداء بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية. فقد تحسن أداء الدول المتقدمة في الصادرات والواردات بالمقارنة مع أدائها في عام 1998، في الوقت الذي انخفض فيه أداء الدول النامية في الصادرات والواردات بصورة ملحوظة عن مستويات 1998. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير الذي شهدته صادرات وواردات الدول المتقدمة في عام 1998، فقد شهد عام 1999 اقتراب معدل نمو صادراتها من متوسط أدائها خلال عقد التسعينات في الوقت الذي تجاوز فيه معدل نمو وارداتها متوسط أدائها خلال العقد نفسه. أما بالنسبة للدول النامية فقد تراجع أدائها ليبعد كثيراً عن متوسط أدائها خلال عقد التسعينات بالنسبة للصادرات والواردات.

سجلت صادرات الدول المتقدمة خلال عام 1999 معدل نمو بلغ 4.4 في المائة مقارنة بمعدل نمو 3.7 في عام 1998 ومتوسط نمو خلال التسعينات بلغ نحو 6.4 في المائة. كما سجلت واردات الدول المتقدمة معدل نمو بلغ 7.4 في المائة مقارنة مع 5.5 في المائة في عام 1998 ومتوسط نمو بنحو 6.8 في المائة خلال التسعينات. في المقابل، انخفض معدل نمو التجارة في الدول النامية في عام 1999 ليسجل 1.7 في المائة بالنسبة للصادرات و-0.3 في المائة بالنسبة للواردات، وذلك من معدل نمو بلغ 4.5 في المائة للصادرات و0.4 في المائة للواردات في عام 1998 وبالمقارنة مع متوسط نمو بلغ خلال التسعينات 8.6 في المائة في الصادرات و7.7 في الواردات.

وعلى مستوى الدول المتقدمة فرادى، فقد سجلت جميع الدول الصناعية الكبرى زيادة في معدل نمو صادراتها في عام 1999 مقارنة بعام 1998 ما عدا ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. كما سجلت جميع هذه الدول الصناعية الكبرى زيادة في معدل



نمو وارداتها مقارنة بالعام السابق ما عدا ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. والجدير بالملاحظة أن معدل صادرات جميع الدول الصناعية الكبرى يعتبر دون مستواه المعهود خلال عقد التسعينات، ما عدا كندا التي استمر معدل نموها على نفس المستوى العالي الذي حققه خلال عقد التسعينات حيث سجل متوسطاً بلغ نحو 9 في المائة سنوياً خلال هذا العقد. كما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن اليابان قد سجلت أعلى نسب تغير في معدلات نمو الصادرات والواردات بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، حيث ارتفع معدل نمو صادراتها من -2.5 في المائة إلى 18 في المائة ووارداتها من -7.6 في المائة إلى 5.2 في المائة بين عامي 1998 و1999. أما بالنسبة للدول الصناعية الأخرى ومجموعة الدول الآسيوية الصناعية الحديثة، فقد شهدت نمواً ملحوظاً في الصادرات والواردات خلال عام 1999، في الوقت الذي انخفض معدل نمو الصادرات والواردات بصورة ملحوظة في الدول المتحولة خلال عام 1999.

وعلى صعيد الدول النامية، فقد انخفض معدل نمو الصادرات السلعية بنسبة ضئيلة من 3.7 في المائة في عام 1998 إلى 3.6 في المائة في عام 1999، في حين ارتفع معدل نمو الواردات السلعية من -0.3 إلى 1.1 خلال نفس الفترة. أما المجموعات الإقليمية المختلفة ضمن مجموعة الدول النامية، فقد شهدت صادراتها ووارداتها من السلع أداءاً متبايناً خلال عام 1999 مقارنة بالعام السابق. فعلى صعيد الصادرات السلعية، ارتفع معدل النمو في كل من مجموعة أفريقيا

ومجموعة أوروبا والشرق الأوسط، وانخفض في بقية المجموعات. أما بالنسبة للواردات السلعية، فقد ارتفع معدل النمو في مجموعة الدول الآسيوية النامية بما فيها الهند والصين وانخفض في بقية المجموعات الإقليمية النامية الأخرى.

أما بالنسبة لشروط التبادل التجاري، فقد عكست اختلافاً كبيراً عما حدث في العام السابق. فقد انخفضت في الدول المتقدمة وذلك بعد تحسن ملحوظ في العام السابق، في حين تحسنت بدرجة كبيرة في الدول النامية بعد تدهور استمر خلال الثلاثة أعوام السابقة. وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد سجلت جميع الدول الصناعية الكبرى ما عدا كندا وجميع مجموعات الدول المتقدمة الأخرى تراجعاً في شروط تبادلها التجاري. أما على مستوى الدول النامية، فقد عكست شروط التبادل التجاري بالنسبة للسلع تحسناً بالنسبة لمجموعة الدول النامية في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي، في حين تراجعت في آسيا. وتعزى هذه التغيرات في شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول المتقدمة والنامية بصورة مباشرة إلى ما سبقت الإشارة إليه أعلاه من تغيرات في أسعار السلع المصنعة والأولية ومن تطورات في الإنتاج والصادرات والواردات خلال عام 1999.

وفيما يتعلق بالمدفوعات، فقد تدهور الوضع للعام الثالث على التوالي في ميزان الحساب الجاري بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة التي بلغ عجزها في عام 1999 133.7 مليار دولار مقارنة مع فائض بنحو 43 مليار في عام 1998. أما بالنسبة للدول النامية، فقد تحسن وضع ميزان حسابها الجاري حيث انخفض العجز فيه من 89.9 مليار دولار في عام 1998 إلى 32.7 مليار دولار في عام 1999. وعلى صعيد الدول المتقدمة فرادى، ارتفع العجز بصورة ملحوظة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي انخفض فيه فائض كل من اليابان والمجموعة الأوروبية وارتفع فيه فائض بقية الدول المتقدمة. وبالنسبة للدول النامية، فقد انخفض فائض آسيا في حين تحسن وضع بقية المجموعات الإقليمية حيث انخفضت عجزاتها ودرجات ملحوظة نسبياً.

## الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية

ارتفع إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام 1999 بنسبة بلغت 1.6 في المائة عن مستواه في عام 1998، حيث وصلت قيمته إلى 2,038 مليار دولار. كما ارتفعت مدفوعات خدمته بنسبة 11 في المائة حيث بلغت 347 مليار دولار في عام 1999، وهي بذلك قد تضاعفت تقريباً بالمقارنة مع مستواها في عام 1992.

وعلى صعيد إجمالي الدين الخارجي في عام 1999، فقد حافظت كل المجموعات الإقليمية على نفس حصصها في العام السابق من إجمالي ديون الدول النامية، حيث أتت مجموعة دول نصف الكرة الغربي في المقدمة بنحو 37 في المائة من إجمالي ديون الدول النامية، تلتها آسيا بنحو 33 في المائة ثم أفريقيا ومجموعة دول الشرق الأوسط وأوروبا بنحو 15 في المائة لكل منهما. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تقارب كثيراً متوسط قيم كل منها خلال عقد التسعينات. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل الزيادة في إجمالي ديون كل من هذه الأقاليم قد كان بسيطاً خلال عام 1999 بالمقارنة مع متوسط الزيادة السنوية لكل منها خلال التسعينات.

وبالنسبة لمدفوعات خدمة الدين في الدول النامية، فقد زادت بنسبة 11 في المائة من نحو 312 مليار دولار في 1998 إلى نحو 347 مليار دولار في عام 1999. وبخلاف بقية المجموعات الإقليمية، يلاحظ أن مدفوعات خدمة ديون الدول الأفريقية تغيرت بصورة طفيفة خلال السنوات الأربع الماضية حيث تراوحت ما بين 31 و29 مليار دولار. كما يلاحظ أيضاً أن كل المجموعات الإقليمية من الدول النامية ما عدا مجموعة دول نصف الكرة الغربي قد حافظت خلال عام 1999 على نفس مستوى مدفوعات خدمة دينها كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات خلال عقد التسعينات. وقد أتى ترتيب مجموعات الدول النامية الإقليمية وفق هذا المؤشر المهم لقياس عبء المديونية مماثلاً لترتيبها الواسطي خلال عقد التسعينات، حيث أتت مجموعة نصف الكرة الغربي في المقدمة تلتها مجموعة أفريقيا ثم مجموعة آسيا ومجموعة الشرق الأوسط وأوروبا.

وبالنسبة للدول المتحولة، فقد زادت ديونها بنسبة بسيطة من 347.1 إلى 353 مليار دولار بين عامي 1998 و1999. كما زاد أيضاً عبء مديونية دول هذه المجموعة مقاساً بنسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بدرجة بسيطة من 17.1 إلى 17.8 في المائة خلال العامين المذكورين. والجدير بالملاحظة أن أداء روسيا قد تحسن كثيراً في عام 1999 بالمقارنة مع ما حدث بين عامي 1997 و1998، حيث انخفض إجمالي دينها الخارجي وانخفض عبء مديونيتها وفق المؤشر أعلاه وذلك مقارنة بالارتفاع الكبير في هذين المؤشرين خلال العام السابق.

## الاحتياطيات الدولية

استمرت الاحتياطيات الدولية (ما عدا الذهب) في ارتفاعها في الدول النامية، حيث زادت من 578.6 إلى 616 مليار دولار بين عامي 1998 و1999. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع من سنة إلى أخرى قد استمر خلال كل سنوات التسعينات إلا أن حجمه قد انخفض كثيراً خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالنصف الأول من التسعينات. وجدير بالملاحظة أن هذا الارتفاع المستمر في احتياطيات الدول النامية خلال عقد التسعينات قد أدى بدوره إلى ارتفاع منتظم في نسبة هذه الاحتياطيات إلى واردات الدول النامية من السلع والخدمات. وقد كان ترتيب المجموعات الإقليمية من الدول النامية على نفس الترتيب الواسطي من عقد التسعينات، حيث سجلت احتياطيات آسيا أعلى مستوى تلتها مجموعة دول نصف الكرة الغربي ثم دول الشرق الأوسط وأوروبا ثم دول أفريقيا. وقد زادت احتياطيات كل المجموعات ما عدا مجموعة دول نصف الكرة الغربي خلال عام 1999 بالمقارنة مع العام السابق، (الملحق 7/1).

## أسعار الفائدة

لم تتغير الصورة كثيراً بالنسبة لأسعار الفائدة طويلة الأجل في الدول المتقدمة خلال عام 1999، حيث ارتفعت من 4.5 إلى 4.6 بين عامي 1998 و1999. وبناءً على ما هو متاح من بيانات حول أسعار الفائدة الرسمية والمرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية في بعض الدول الصناعية الرئيسية، فمن المتوقع ألا تتغير أسعار الفائدة الرسمية بالنسبة لمجموعة



الدول الصناعية الكبرى في العام 1999 عن مستواها خلال الثلاثة أعوام السابقة. وبالنسبة للدول الصناعية التي توفرت عنها بيانات أسعار الفائدة الرسمية يلاحظ انخفاض أسعار الفائدة في كل منها وهي الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا. وتشير بيانات عام 1999 إلى تسجيل سعر الفائدة الرسمي لمجموعة دول منطقة اليورو نسبة 2.7 في المائة، (الملحق 8/1).

## أسعار الصرف

استمر سعر صرف الدولار الأمريكي في الارتفاع خلال عام 1999 مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى باستثناء الين الياباني الذي انخفض مقابله بنسبة كبيرة بلغت نحو 15 في المائة من قيمته في العام السابق. وقد كانت نسبة الارتفاع عالية تجاه غالبية عملات الدول المتقدمة وبالذات الصناعية الكبرى مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس استمرار ارتفاع قيمة الدولار تجاه هذه العملات خلال السنوات الأربعة الأخيرة والذي يؤكد استمرار الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي. ويعزى الارتفاع في قيمة الين إلى التحسن غير المتوقع في الإنتاجية والطلب الياباني خلال النصف الأخير من عام 1999، الأمر الذي يتوقع أن يقلل من حدة انتعاش الاقتصاد الياباني وبالذات في حالة استمرار ارتفاع قيمة الين خلال الفترة القادمة. في المقابل تعتبر القيمة الفعلية للدولار مستقرة نسبياً نظراً للتوازن الذي أحدثه ارتفاع الدولار تجاه العملات الأخرى مع انخفاضه تجاه الين.

## تطورات عام 2000

تحسنت التوقعات حول أداء الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة بالمقارنة مع ما كان موضوعاً في العام السابق. ومن الواضح أن آثار الأزمات المالية والأسعار المنخفضة للسلع والمواد الأولية من ركود في معظم الأسواق وانخفاض في معدلات النمو قد انتهت حيث فاق أداء غالبية الأقاليم والدول خلال عام 1999 التوقعات، كما توضح البيانات التي تم تحليلها أعلاه. ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية في معظم الأقاليم والدول تتجه نحو المزيد من التحسن كما يتضح من توقعات العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الدولية.

وتشير هذه التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي العالمي بنهاية العام 2000 عن مستواه بنهاية عام 1999 بنسبة تقارب ما حدث له خلال عام 1999. ويتوقع أن تفوق الزيادة في معدل نمو الدول النامية بكثير تلك المتوقعة بالنسبة للدول المتقدمة. كما يتوقع أن يستمر معدل التضخم في الدول النامية في الانخفاض، بحيث تنخفض وتستقر معدلات تضخم كل الأقاليم الاقتصادية من الدول النامية خلال العامين القادمين في مستويات أحادية. وتعتبر هذه المستويات من التضخم جيدة مقارنة بمستوياتها التي فاقت حدود 20 في المائة في المتوسط خلال العقد السابقين بالنسبة لغالبية الدول النامية. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية تتوقع هذه المؤسسات ارتفاع معدلات نموها بالنسبة للعالم والدول المتقدمة والنامية لتعود لمستوياتها العالية خلال منتصف التسعينات.

وتعزى هذه التوقعات بالتحسن الكبير في أداء الاقتصاد العالمي والدول النامية على وجه الخصوص إلى استقرار أسواق المال وانتعاش أسعار السلع والمواد الأولية من جهة وإلى السياسات الاقتصادية الرشيدة التي اتبعتها عدد من الدول خلال السنوات الأخيرة من جهة أخرى. في المقابل، تجدر الإشارة إلى بعض العوامل والمخاطر التي لا تزال تشكل عائقاً قد يقف في طريق تحقيق التحسن المتوقع في أداء الاقتصاد العالمي. من هذه العوامل أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار الفائدة في الدول المتقدمة واستمرار ارتفاع قيمة الين إلى إضعاف وتيرة الانتعاش والنشاط في اليابان وأوروبا، الأمر الذي ستصاحبه آثار سلبية على الدول النامية والاقتصاد العالمي. كما أن تحسن أداء الاقتصاد العالمي رهن بما سيؤول إليه معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2000، حيث بدأت جهود في الأونة الأخيرة نحو تهدئة نموه المتسارع خلال السنوات الأربع الماضية. وعامل آخر يكمن في أهمية استمرار الدول التي تأثرت بالأزمة المالية في الإصلاحات المالية، حيث أن التراخي أو التوقف عن الإصلاحات التي لم تنته بعد سيؤثر سلباً على تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الدور المهم جداً الذي لعبته التجارة الدولية بقواعدها الأكثر استقراراً وشفافية في إخراج عدد من الدول من أزماتها الأخيرة وإخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود، إلا أن استمرار تصاعد حدة الصراع بين الشركاء التجاريين الرئيسيين حول قضايا التجارة في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في جولة الألفية يشكل الهاجس الأكبر حيال ارتفاع النشاط الاقتصادي العالمي واستمراره.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم  
(1999 - 1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
3.3	2.5	4.1	4.1	3.6	3.7	العالم
3.1	2.4	3.3	3.2	2.7	3.3	الدول المتقدمة
4.2	4.3	4.2	3.6	2.7	4.0	الولايات المتحدة
2.3	2.7	2.6	1.7	2.4	2.8	الاتحاد الأوروبي
0.3	2.5-	1.6	5.0	1.5	0.6	اليابان
5.4	0.9	4.5	4.2	5.0	5.8	دول متقدمة أخرى
3.8	3.2	5.8	6.5	6.1	6.7	الدول النامية
2.3	3.1	2.9	5.6	3.2	2.3	أفريقيا
6.0	3.8	6.7	8.3	9.0	9.6	آسيا
0.7	2.7	4.7	4.6	3.8	0.5	الشرق الأوسط وأوروبا
0.1	2.1	5.4	3.6	1.7	5.0	نصف الكرة الغربي
2.4	0.7-	1.7	0.6-	1.4-	7.6-	(1) الدول المتحوّلة

(1) دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً.  
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو 2000 .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم

(1994 - 1999)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
1.4	1.5	2.1	2.4	2.6	2.6	الدول المتقدمة
2.2	1.6	2.3	2.9	2.8	2.6	الولايات المتحدة
1.4	1.4	1.8	2.5	2.9	3.0	الاتحاد الأوروبي
0.3-	0.6	1.7	0.1	0.1-	0.7	اليابان
1.0	2.6	2.4	3.2	3.8	3.3	دول متقدمة أخرى
6.5	10.1	9.5	15.1	22.9	55.1	الدول النامية
11.0	9.2	13.6	30.0	35.5	54.8	أفريقيا
2.5	7.6	4.7	8.2	13.2	16.0	آسيا
20.3	26.0	25.3	26.6	38.9	33.3	الشرق الأوسط وأوروبا
8.8	9.8	13.0	21.4	34.4	202.5	نصف الكرة الغربي
43.7	21.8	27.3	42.4	133.5	273.3	الدول المتحولة

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة

(1999 - 1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
							معدل البطالة
6.4	6.7	6.8	7.1	7.0	7.4	7.7	الدول المتقدمة
6.1	6.2	6.5	6.7	6.7	7.0	7.3	الدول الصناعية الرئيسية
4.2	4.5	4.9	5.4	5.6	6.1	6.9	الولايات المتحدة
4.7	4.1	3.4	3.3	3.1	2.9	2.5	اليابان
9.0	9.4	9.8	8.8	8.1	8.3	8.8	المانيا
11.0	11.7	12.5	12.4	11.7	12.3	11.6	فرنسا
11.4	11.8	11.7	11.6	11.6	11.1	10.2	إيطاليا
4.4	4.7	5.7	7.4	8.1	9.4	10.3	المملكة المتحدة
7.6	8.3	9.2	9.7	9.5	10.4	11.2	كندا
7.3	8.1	7.8	8.1	8.2	8.7	8.8	دول متقدمة أخرى
8.9	9.7	10.4	10.7	10.6	11.1	11.0	الاتحاد الأوروبي
							نمو التوظيف
1.1	1.1	1.5	0.9	0.9	1.2	0.1-	الدول المتقدمة
0.9	0.9	1.4	0.8	0.7	1.0	-	الدول الصناعية الرئيسية
1.5	1.5	2.2	1.4	1.5	2.3	1.5	الولايات المتحدة
0.8-	0.6-	1.1	0.5	0.1	0.1	0.2	اليابان
0.3	0.4	0.8-	0.8-	0.2-	0.4-	1.8-	المانيا
2.1	1.8	1.0	-	0.7	0.9	1.2-	فرنسا
1.3	1.1	0.4	0.5	0.6-	1.6-	4.1-	إيطاليا
0.5	1.4	1.8	1.1	0.8	0.8	0.7-	المملكة المتحدة
2.8	1.5	1.9	1.2	1.6	2.1	1.4	كندا
1.8	1.7	1.8	1.5	1.5	1.9	0.5-	دول متقدمة أخرى
1.5	1.6	0.9	0.5	0.6	0.1-	2.0-	الاتحاد الأوروبي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم  
(1999 - 1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
4.6	4.2	9.7	6.7	9.1	9.0	العالم إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
4.4	3.7	10.3	5.9	8.8	8.9	الصادرات
7.4	5.5	9.1	6.2	8.9	9.6	الواردات
						الدول النامية
1.7	4.5	10.9	11.2	8.3	12.2	الصادرات
0.3-	0.4	10.5	8.3	11.1	7.1	الواردات

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (5/1) : التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية

(السلع والخدمات)

(1999 - 1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
-	1.3	0.5-	0.2-	-	-	الدول المتقدمة
3.1	5.3-	0.4	0.8	2.8	0.6	الدول النامية

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدمتها  
(1999 - 1994)

متوسط الفترة	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
							إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
1,836.6	2,038.2	2,006.7	1,877.6	1,798.0	1,713.9	1,585.2	الدول النامية
305.1	311.5	304.6	303.3	310.3	311.7	289.1	أفريقيا
607.2	671.0	661.2	642.5	595.1	562.8	510.4	آسيا
254.1	295.7	284.5	256.7	242.1	222.1	223.7	الشرق الأوسط وأوروبا
670.2	759.9	756.4	675.1	650.6	617.3	562.0	نصف الكرة الغربي
299.9	353.0	347.1	297.9	285.7	267.2	248.7	الدول المتحولة
							مدفوعات خدمة الدين (كسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
24.9	27.8	26.8	24.6	24.1	23.1	22.8	الدول النامية
24.9	22.9	24.0	22.6	23.0	28.1	28.6	أفريقيا
16.8	18.7	17.9	14.6	15.2	17.0	17.1	آسيا
16.1	16.6	16.9	16.2	18.7	13.9	14.2	الشرق الأوسط وأوروبا
47.7	56.7	52.5	52.2	46.4	40.4	38.2	نصف الكرة الغربي
13.4	17.8	17.1	11.0	11.8	11.6	10.8	الدول المتحولة

المصدر: مصدر الملحق (1/1).



ملحق (7/1) : الاحتياطات الدولية للدول النامية باستثناء الذهب

(1999 - 1994)

(مليار دولار أمريكي)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
616.0	578.6	564.7	514.7	429.0	362.1	الدول النامية حسب المنطقة
43.9	41.5	43.4	31.7	26.6	24.7	أفريقيـا
307.4	273.8	248.9	230.5	184.7	158.2	آسيـا
109.4	102.5	102.6	96.1	87.6	74.1	الشرق الأوسط وأوروبا
155.4	160.8	169.7	156.3	130.0	105.1	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : أسعار الفائدة

(سعر الفائدة الرسمي)

(1999 - 1994)

(نسب مئوية)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
...	4.3	4.2	4.4	5.4	4.5	الدول الصناعية الرئيسية
5.0	5.4	5.5	5.3	5.9	4.2	الولايات المتحدة
0.0	0.4	0.4	0.4	1.2	2.1	اليابان
...	3.3	3.1	3.2	4.4	5.3	ألمانيا
...	3.4	3.3	3.7	6.3	5.6	فرنسا
...	4.8	6.6	8.6	10.7	8.8	إيطاليا
5.3	7.2	6.6	6.0	6.7	5.5	المملكة المتحدة
4.7	4.9	3.3	4.3	6.9	5.1	كندا

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)

(1999 - 1994)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
1.8400	1.7600	1.7300	1.5000	1.4300	1.6200	المـارك الألماني
0.6173	0.6024	0.6098	0.6410	0.6329	0.6536	الجنيه الإسترليني
6.1600	5.9000	5.8400	5.1200	4.9900	5.5500	الفرنك الفرنسي
113.9000	130.9000	121.0000	108.8000	94.1000	102.2000	اليـن الياباني
0.9346	0.8929	0.8817	0.7886	0.7645	0.8413	اليـورو *

\* الإيـكو حتى عام 1998 .

المصدر: مصدر الملحق (1/1).